مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد (04) / العـــدد (01)
نوفمبر 2022/ ص (11/01)

التحول الديمقراطي: دراسة في الأسباب والعوامل

Democratic Transition: A Study of Causes and Factors

د.فتيحة طيب

تاريخ الاستلام: 02 /05/ 2023 تاريخ القبول: 05 / 05 / 2023 تاريخ النشر: 22 / 05 / 2023

ملخص:

إن التحول الديمقراطي كان ولا يزال مطلبا حاسما تحرّك من خلاله الدول والشعوب، فمن خلال الديمقراطية تنمو الأنظمة السياسية وتزدهر ومن أجل الديمقراطية تثور الشعوب وتتمرد وبالتالي تسقط الأنظمة السياسية. وتهدف دراستنا إلى التركيز على أهم العوامل والأسباب الداخلية وكذا الخارجية للانتقال الديمقراطي، والتي شكلت مفارقة تصنف من خلالها الدول والشعوب.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، النخب السياسية، انهيار الشرعية، ظاهرة العدوى والانتشار.

Abstract:

Democratic transformation has been for a long time a crucial requirement that states and peoples move through. Democracy is a preliminary that political systems grow and flourish, and for the sake of democracy peoples revolt and seek to change corrupt political systems. Our study aims to focus on the most important factors and internal and external causes of democratic transition, which formed a paradox that countries and peoples are classified.

Keywords: Democratic transformation, political elites, the collapse of legitimacy, the phenomenon of contagion and spread

.

د. فتيحة طيب -جامعة ابن خلدون – تيارت - الجزائر، fatiha.tebib@univ-tiaret.dz

مقدمة:

إن اقتراب التحول الديمقراطي يعتبر من أهم المداخل التي يمكن أن تعتمد عليها الشـــعوب والوحدات الدولية من اجل انتقال نظمها إلى مرحلة أكثر اتساقا فيها بين الدولة والمجتمع. والانتقال الديمقراطي مصطلح شائع في حقل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن الانتقال للديمقراطية أصبح مطلبا متجددا للشعوب التي تتمتع بنمو مستمر للوعي السياسي حتى أنه أصبح اســتراتيجية تقوم الأنظمة التســلطية بتبنيها وتبني متطلباتها للحد من اتســاع الهوة والاصــطدام مع أفرادها. ومن جهة أخرى فالديمقراطية أصــبحت سمة يتم من خلالها وصــف المجتمع الدولي للدولة بالفاشــلة في حالة غياب الملامح الكبرى والرئيسة لعملية التحول الديمقراطي. وتساهم في عملية التحول الديمقراطي جملة من الأسـباب والعوامل التي تسـعى إلى زيادة النمو والوعي السياسي للدول والمجتمعات بمتطلبات الدمقرطة. وعليه:

فيما تتمثل أهم أسباب وعوامل التحول الديمقراطي؟ وكيف تساهم العوامل الداخلية والخارجية في زيادة دمقرطة الدولة؟

وكإجابة أولية عن الاشكالية المرتبة نطرح الفرضيات التالية:

لا توجد علاقة بين القيادة والنخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي.

توجد علاقة سببية في حدوث التحول الديمقراطي والمتطلبات الدولية للمؤسسات والنظام الدولي.

أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى أسباب وعوامل التحول الديمقراطي والتي تنقسم إلى شقين شق متعلق بالبيئة الداخلية للنظام السياسي وآخر مرتبط ببيئته الخارجية.

ففي ظل الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا ومخلفات العولمة أصبحت مفهوم السيادة للدولة مفهوم مطاطي، ولم تعد الدولة قادرة على بسط نفوذها وقوتها على بيئتها الداخلية. ولهذا تنامت قوة وفعالية التأثير للبيئة الخارجية لأي نظام سياسي، بسبب الالتزامات الدولية من جهة وضعف الدولة من جهة أخرى.

إن هذه الدراسة تهدف بالرصد والتحديد لهذه العوامل لأن المغير الحاسم أصبح من مدخلات البيئة الخارجية.

أهمية الدراسة:

لا يمكن أن نضمر أهمية هذه الدراسة لارتباطها بموضوع حساس في العلوم السياسية والقانونية والعلوم الاجتماعية ككل. فموضوع التحول الديمقراطي أصبح مطلب للشعوب واستراتيجية للأنظمة السياسية السائرة للديمقراطية.

فالشعوب في كل الوحدات الدولية الاستبدادية باتت تطالب بالتحول الديمقراطي سواء بالطلق السلمية أو العنيفة. وحتى الانظمة الديمقراطية باتت شعوبها تطالب بحد أكبر من الشروط الديمقراطية وعللا رأسها الحرية المطلقة، أما الدول الان أصبحت تنظر للتحول الديمقراطي نظرة الوصفة السحرية الأخيرة والوحيدة لاستمرارية النظام السياسي

القائم، لذا نجد الكثير منها هي من تطالب التحول الديمقراطي من خلال التعديلات الدستورية وتعديل القوانين، أو ما يسمى بتوفير المتطلبات الأساسية للدمقرطة.

مناهج واقترابات الدراسة: وتناولت الدراسة جملة من المناهج والاقترابات وهي كالتالي:

المنهج التاريخي: الذي يسهل لنا سرد الحقائق والوقائع التاريخية التي مرت عملية التحول الديمقراطي. ويبقى التاريخ عنصرا مساعدا للتحليل السياسي، لكونه مصدرا للسياسيين من أجل نفي أو إثبات ظاهرة، حادثة أو نظرية ما.

إن التحول الديمقراطي سواء نظريا أم واقعيا يمر بتسلسل زمني وكرونولوجي تفرضه تعقيدات الظاهرة في حدّ ذاتها سواء على الأنظمة السياسية أو شعوبها. لأن الديمقراطية هي فلسفة وطريقة تفكير وعمل وليست مجرد تقنيات أو وصفة يتم التقيد بمكوناتها.

الاقتراب النسقي(النظم):

وصف دافيد استون النظام السياسي بالنسق الذي يعيش في بيئة يتفاعل معها من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات وينبغي على النظام السياسي الاستجابة لهذه البيئة أي الأخذ والعطاء معها.

تتمثل المدخلات في جملة المطالب التي تأتي من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي يقدمها منظمات المجتمع المدني بكل السياسي يقدمها الحقوقية ومن المعارضة بشمل عام.

أما المخرجات فهي التي تثبت مدى تفاعل النظام السياسي مع بيئته وتتمثل في القرار والتعليمات والقوانين، أو السياسة العامة بشكل عام ومدى تبنيها لمطالب الشعوب.

إن النظام السياسي يوصف بالدمقرطة إذا قام بتجسيد وتبني مؤشرات الحكم الراشد والتنمية الشاملة الحرية الإعلامية وجملة الحقوق للأفراد، والحق في المعارضة، فعملية التحول الديمقراطي تتبناها النخب الحاكمة وتطالب بها الشعوب.

هندسة الدراسة:

والتي تميزت بالتقسيم الثنائي للدراسة. حيث تناولنا في المحور الاول العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي والتي تتمثل في النخب السياسية والقيادية ودورها في التحول الديمقراطي ثم انهيار النظم التسلطية وما يثيره من حماس وقتل للخوف من اجل المطالبة بالديمقراطية وتناولنا نقطة أخرى وهي التدهور الاقتصادي الذي يؤدي تحسين الظروف من خلال النمط الديمقراطي ثم المجتمع المدني يمثل البنية التدريبية والتعليمية لنمو الوعي السياسي والثقافة السياسية.

اما المحور الثاني فشمل العوامل الخارجية والتي شملت النظام الدولي وتأثيره على الوحدات الدولية للدمقرطة. بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية التي تقم اشتراطات لتفعيل مؤشرات الديمقراطية ثم ظاهرة عدوى الانتشار والتي أصبحت أبرز العوامل للتحول الديمقراطي.

1- المحور الأول: العوامل الداخلية:

تتميز العوامل الداخلية بارتباطها بالنظام السياسي مباشرة وبيئته الداخلية فهي كل المتغيرات التي تؤثر على عدم استقرار في الوحدات الدولية وبالتالي تحقيق اضطراب ترقبا وتحسبا لانتقال ديمقراطي وتحدد أسباب التحول الديمقراطي الداخلية في المؤشرات التالية:

1.1- دور القيادة والنخب السياسية

تبادر القيادة السياسية باتخاذ قرار التحول الديمقراطي في العديد من الحالات عندما تتعرض لضغوطات داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الاقتصادية وتعتبر القيادة مسئولة عن حماية الأفراد من تعسف السلطة والتفاوض مع الجماعات للوصول إلى صيغ أكثر قبولا في المجتمع وهذا لتحقيق عملية التماسك الديمقراطي. كما تحدد شخصية القيادة السياسية طبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية حيث شهدت دول الجنوب أنماطا مختلفة من الشخصيات القيادية كالأنماط الانتهازية التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة وأنماطا تميزت بالابتكار والتجديد وأنماط أخرى تميزت بالانغلاق على نفسها وعلى أمتها لذا تعتبر القيادة السياسية عنصرا هاما ومحوريا في عملية التحول الديمقراطي1.

إذن إن الانتقال من حكم لاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا على سلطاتهم عن طيب خاطر لاقتناعهم أن الأسس القديمة للنظام القائم قد انتهت صلاحيتها، ولن تسمح لهم بالاستمرار في السيطرة على الحكم ،وهذه الحالة نادرة الحدوث ومن أهم ميزاتها أنها تعزز وتحافظ على استقرار الديمقراطية أما الحالة الثانية فهي إجبار الحكام بوسيلة من الوسائل على التنازل وهذا ما يتطلب وجود قوات ديمقراطية في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم اللاديمقراطي2.

يؤكد كل من دياموند لاري Dament Larry جون لينز Juan Linz مارتن ليبست Martin Lipset على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والإلتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي مع إدراك هذه القيادة أن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الخيار الديمقراطي كتردي الشرعية السياسية للنظام واعتبار الديمقراطية بديلا عن النظام السلطوي الذي فقد مبررات وجوده ولم يعد قادرا على مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية ناهيك عن اعتقاد القادة أن التحول سينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع كزيادة الشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية. كما أن إدراك القادة بأن تكاليف البقاء في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول خاصة مع انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة.

يتطلب التحول الديمقراطي الاهتمام بالحرية السياسية كقيام النخبة السياسية الحاكمة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وإفساح المجال أمام المناقشات السياسية وأن يكون هناك إحساس متعاظم من القيادة بالتكلفة المتزايدة التي يتطلبها الحفاظ على النظام السلطوي3.

2.1- انهيار شرعية النظم التسلطية:

يثير مفهوم الشرعية قدرا واضحا من الاختلاف في إطار مفهوم الشرعية إلا أنه لا يعكس اختلافا أساسيا حول مضمون المفهوم بقدر ما يعكس اختلاف توجهات المفكرين والباحثين بخصوص هدف دراسة الشرعية. إلا أنه لا يمكن إغفال أن استخدام تعبيرات مختلفة للدلالة على ظاهرة واحدة من شأنه إحداث بعض الخلط لدى الباحث والقارئ وبإيجاز فإن مصطلح الشرعية يتحدد معناه في أنه يمثل التعبير عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام وممارسة السلطة. فالشرعية هي صفة تلازم أي نظام سياسي من أجل ممارسة الحكم4. وحينما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي والاستقطاب عن أداء وظائفه فإن شرعيته تصبح مهددة.

تختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام إلا أن القاسم المشترك للنظم الديمقراطي هو أنها تعتمد في شرعيتها على الأداء الجيد أما في النظم السلطوية فليس هناك فرقا بين شرعية الحاكم والنظام، وذلك أن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه، كما أن ضعف الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية كان له الأثر السلبي في ظهور أزمة شرعية هذه النظم 5. إن الأنظمة السياسية التي تعاني من مثل هذه المشاكل تميل إلى انتهاك القواعد الدستورية والقانونية وتحويل الدستور إلى وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسات الحاكم وإضفاء الشرعية عليها ولذلك من السهل إقراره ومن السهل تغييره ومن السهل خرقه6.وتعود أسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية وتآكلها إلى غياب آليات التجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجد ذاتها تتصرف الأنظمة السلطوية لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق التالية:

- ترفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.
- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع وتبت حريات الأفراد.
- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة إلى النزعة الوطنية.
- محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي.
- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي ،وإقامة نظام ديمقراطي7.

3.1- دور العوامل الإقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي غير أنه ليس العامل الحاسم،حيث أنه يوجد نمط أو مستوى محدد من النمو الاقتصادي لتحقيق عملية التحول الديمقراطي،فقد أثرت العوامل الإقتصادية حسب صامؤيل هانتجتون في كتابه الموجة الثالثة على عملية التحول الديمقراطي بثلاث طرق،فالطريقة الأولى تحققت

نتيجة الطفرة التي هدتها أسعار النفط،والثانية نتيجة وصول عدد من الدول إلى مستويات نمو اقتصادية عالية،ساهمت في تحقيق عملية التحول الديمقراطي،أما الثالثة فارتبطت بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول8.ومنه وصل صامؤيل هانتجتون إلى أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية،وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية9. فالعلاقة بين الإقتصاد والسياسة شديدة الترابط والتداخل إلى درجة أن البعض يرى أن الإقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي،بينما رأى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الإقتصادية وكيفية توصيف الموارد.ولعل تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية ومنها أنظمة الحكم في البلدان العربية كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها السياسية.وظهر ذلك جليا في الكثير من الإنتفاضات والمظاهرات التي شهدتها تلك الدول،والتي طالبت بتحسين أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرت فئة معينة على موارد البلاد10.ومن ناحية أخرى يساهم النمو الاقتصادي في تعزيز الديمقراطية من زاويتين هما:

زاوية الآثار الإيجابية لهذا النمو على مجموعة المتغيرات وثيقة الصلة بتعزيز الديمقراطية حيث أن النمو الاقتصادي الناجم عن قطاعات إنتاجية يؤدي إلى تعددية مراكز السلطة المتنافسة، وبالتالي يعزز فرص التحول الديمقراطي كوسيلة لمواجهة هذا التنافس سلميكما أن النمو الاقتصادي ذا تأثير مهم في تحقيق الإندماج بين السكان من خلال تعزيز المواطنة بينهم. أما الزاوية الثانية فتتمثل في قدرة الدولة على توفير مجموعة من الحقوق الإجتماعية والإقتصادية كالحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل وإتاحة التعليم للجميع11.

4.1- دور المجتمع المدني:

تزامن الإهتمام بمفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحليل السياسي خاصة مع بداية الربع الأخير من القرن الماضي في إطاحة الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، حيث برز دور مهم لقوى وتنظيمات المجتمع المدني في دفع عملية التحول في العديد من دول العالم، وبغض النظر عن تعدد تعاريف المجتمع المدني وما تثيره من مشاكل نظرية ومنهجية، خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجي للمفهوم واستخدامه من قبل قوى عديدة في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة. فالمؤكد أن التعريف الأكثر شيوعا والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني بأنه: «شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات"12.

كما يعرف على أنه: «جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأغراض النقابات...."13.

المجتمع المدني على هذا النحو أو ذاك يساهم في عملية تحقيق الديمقراطية من خلال السعي للحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية14.

تبرز أهمية المجتمع المدني في تدعيم وترسيخ المبادئ الديمقراطية من حيث كونه يمثل البيئة المناسبة لغرس وتنمية القيم الديمقراطية خاصة مع تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي ووسائل الإعلام، مما يساعد على إدراك الجماهير لحقوقها الطبيعية وتنامي اهتمام المثقفين من خرجي الجامعات من المشاركة السياسية وتبلور دور الحركة النسائية ومنظمات حقوق الإنسان. من هذا المنطلق فرضت التحولات الاجتماعية على النظم السلطوية التحول الديمقراطي بالرغم من كونه كان مقيدا إلا أنه جاء نتيجة عجز تلك النظم عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي15.

2- المحور الثاني: العوامل الخارجية

تعتبر البيئة الداخلية لأن نظام السياسي هي العامل المساهم بصورة واضحة في عملية الانتقال أو التحول الديمقراطي لكن تبقى البيئة الخارجية العامل الحاسم والفاصل في تحديد أولويات المطالب للنظام السياسي. فضغوطات النظام الدولي العالمي والمؤسسات المالية الدولية تشكل عامل ضغط يزيد من حدة الأزمات التي تمر بها الدول. على غرار ذلك فأن ما يسمى بعدوى الانتشار التي سهلت منها ونمتها التطورات التكنولوجية الحديثة باتت أولى العوامل المهددة لاستقرار الانظمة السياسية مثلما حدث لدول الربيع العربي. وسيتم التفصيل في الاسباب الخارجية للتحول الديمقراطي كالتالي:

1.2- النظام الدولي:

شهد العالم مع نهاية الثمانينيات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الإتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوروبا وتحول أغلبها إلى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصارا للديمقراطية والقيم الغربية وهنا بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات وتغيرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة16.فاكتسحت موجة من التحول الديمقراطي ،وانتشرت في دول العالم الثالث أطلق عليها اسم الموجة الثالثة فقد قدر عدد الدول التي تحولت إلى الديمقراطية منذ 1975 ونهاية التسعينيات بحوالي 30دولة،وهنا بدأ الضغط على النظم التسلطية للقيام بعملية التحول الديمقراطي خاصة بعد تخلي الإتحاد السوفياتي عن تلك النظم ،وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم حيث وجدت الديمقراطية مكانا لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، التي تسعى لنشرها في مختلف أنحاء العالم والتي لا تنفصل عن رغبتها في فرض هيمنتها على دول العالم وهذا ما أكده الرئيس كلينتون في حملته الانتخابية في 1992على أن تبني الديمقراطية سيكون على رأس أولويات إدارته وأن التحول الديمقراطي كان الموضوع الوحيد للسياسة الخارجية17.كما تسعى إلى تطبيق الديمقراطية في مختلف الدول ما لم يتعارض ذلك مع مصالحها أما إذا تعرضت مثل هذه المصالح لخطر في حالة التحول الديمقراطي حينئذ لا يكون هناك حديث عن ضرورة عملية التحول حيث لا توجد فيه مصالح أمريكية (...) وبالتالي فإن التزام الغرب بالتحول الديمقراطي له صبغة انتقائية وانتهازية (...) وبالمنطلق نفسه ترى

الولايات المتحدة الأمريكية أن تطبيق الديمقراطية في بعض الدول ولاسيما المنطقة العربية يهدد مصالحها وذلك لعدة أسباب18هي:

– أنها حريصة على تأمين مصالحها في المنطقة ويهمها وجود نظم حليفة وموالية لها.

– أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الدول العربية معناه إفساح المجال أمام القوى والتيارات الإسلامية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها على أقل تقدير ومن المعروف أن هذه القوى لها توجهات ومواقف رافضة أو متحفظة على مصالح وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية.

– أن الديمقراطية الحقيقية تنطوي على تعقد إجراءات اتخاذ القرار وعن مساءلة الحكومة عن سياساتها وقراراتها وهذا الأمر لا تحبذه الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتادت أن تتعامل بسهولة مع حكام يتمتعون بسلطات واسعة ولا يخضعون لأي مساءلة حقيقية وجادة، كما أنها استخدمت ورقت الديمقراطية وحقوق الإنسان لتبرير ممارستها ضد بعض الدول العربية مثل العراق والسودان وليبيا قبل ذلك أو تورقة ضاغطة على بعض الدول العربية الأخرى19.

2.2 المؤسسات المالية الدولية:

يبرز دور المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية حيث تربط تلك المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مساعداتها المالية والإدارية والفنية بإدخال إصلاحات سياسية على النظم السياسية التي تلجأ إليها سعيا في الحصول على قروض والتسهيلات السياسية التي تشترط عليها تلك المؤسسات أن تتبنى برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائمة على الاقتصاد وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص وهو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع20. والمطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها هذه المؤسسات عادة ما تشمل ضرورة تبني الحكم الرشيد أو الحكم الصالح ،الذي يحدد عناصره البنك الاقتصاد ما تطبق الدول هذه الشروط بصورة شكلية للحصول على امتيازات هذه المؤسسات.

تساهم المؤسسات المالية منها صندوق النقد الدولي في عملية التحول الديمقراطي في الدول الممنوحة من خلال التأييد المادي والمعنوي، كإنشاء المشاريع التنموية بها وفرض العقوبات الاقتصادية أو تخفيف أعباء الديون الخارجية وتعتبر هذه الأخيرة وسيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية ولتشجيع الديمقراطيات الناشئة21.

3.2ظاهرة العدوى والانتشار أو المحاكاة:

يقصد بأثر العدوى والمحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى وعبر عنها صامؤيل هانتجتون "بكرات الثلج" بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت22.

وتتم عملية التحول بالمحاكاة سواء نتيجة لتشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية أو الاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفر الحل لهذه المشاكل أو لأن الدولة التي تحولت للديمقراطية أصبحت قوية وتعتبرها الدول الأخرى نموذجا

سياسيا يقتدى به كما أن نجاح التحول يثبت للقيادات السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي وإرساء النظام الديمقراطي عن طريق تقليد ومحاكاة الأساليب التي اتبعتها الدول التي نجح فيها التحول الديمقراطي23.ومما ساعد على أهمية عنصر المحاكاة كعامل من عوامل التحول الثورة الهائلة التي حدثت في وسائل التحول الثورة ذلك ظل تأثير المحاكاة العامل الأقوى بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا. فكان سقوط النظام الشمولي في البرتغال عام 1974 تأثير مباشر في جنوب أوروبا والبرازيل، كما جاءت نهاية خمسة وأربعين عامل من الدكتاتورية في صورة صدمة عنيفة للنظام الإسباني أدت إلى زيادة المطالب بالتغيير24

في ظل الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها مما يشكل قيدا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها .كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي ،وكشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية ،خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات والجمعيات والهيئات والروابط الدولية الغير حكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة...25.

الخاتمة:

من خلال دراستنا نستنتج أن هنالك عوامل داخلية تساهم في عملية التحول الديمقراطي بالدول والتي ترتكز أساس في القيادة والنخب السياسية باعتبارها حاملة وداعمة للانتقال الديمقراطي، وانهيار شرعية النظم التسلطية فالأنظمة الديمقراطية لا تحتاج لشرعية غير القوانين والدستور أما الأنظمة التسلطية فدائما ما تبحث عن غطاء تحمي به أنظمتها في غياب دولة القانونيون جهة أخرى فالمجتمع المدني يلعب دورا مفصليا في الانتقال الديمقراطي بشرط أن يقوم بوظيفته الأساسية وهي تنمية الوعي السياسي لدى الافراد والمعارضة وتقديم اقتراحات للسلطة الحاكمة لزيادة مقرطتها و رشادتها.

أما العوامل الخارجية فترتبط أساس بالنظام الدولي الذي يتبنى أسس الديمقراطية ويسعى لنشرها وزيادة الوعي بها. إلى جانب المؤسسات المالية والدولية التي تساهم أيضا في التحول الديمقراطي من خلال ممارستها لضغوط على الأنظمة الغير ديمقراطية، وتقديم شروط مرتبط برفع مؤشرات الدمقرطة للدول من أجل الاستفادة من القروض والمساعدات المالية إضافة إلى عدوى الانتشار التي تصادفت مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي زادت من فعاليتها على الدول والمجتمعات.

الهوامش:

1 بلعو مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008، (رسالة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص ص 30-31.

2 الجابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة كتاب في جريدة، العدد 95، تموز / يوليو2006، ص82.

3 بلعور مصطفى،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008 ،مرجع سابق،ص 32.

4 والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2003،ص28.

5 بلعور مصطفى،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008 ،مرجع سابق ،ص 32.

6 علي عباس مراد ،المجتمع المدني والديمقراطية ،ط01،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت:،2009 ،ص 57.

7 بلعور مصطفى،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008 ،مرجع سابق ،ص 33.

8 هانتنجتون صامؤيل ،ترجمة عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،دار سعاد الصباح،مصر،ص 120.

9 المكان نفسه.

10 هانتجتون صامؤيل،ترجمة عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،مرجع سابق ،ص 59.

11 بلعور مصطفى ،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008،مرجع سابق، ص 34.

12 المكان نفسه.

13 عبد الصادق علي،مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية ،ط01، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،القاهرة،2004،ص29.

14 الفالح متروك ،المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ،ط01،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2002 ،ص29.

15 بلعور مصطفى،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008،مرجع سابق، ص 35.

16 المكان نفسه.

17 هنتنجتون صامؤيل (بتصرف) ،ترجمة طلعت الشايب،صدام الحضارات :إعادة صنع النظام العالمي،ط2 ،1999 ،ص ص309-310،متوفر على الرابط: PDFBooks.net/vb

18 حسنين توفيق إبراهيم ،التطور الديمقراطي في الوطن العربي :قضايا وإشكاليات،السياسة الدولية،العدد 142،أكتوبر 2000،ص ص 27-28.

19 سلامة حسن ،أثر العولمة على تطور النظام السياسي ،مجلة الديمقراطية ،العدد 02،ربيع 2001،ص31.

20 حسنين توفيق إبراهيم ،التطور الديمقراطي في الوطن العربي :قضايا وإشكاليات،مرجع سابق،ص 26.

21 مهنا محمد نصر ،في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية،2005 ،ص 450.

22 بلعور مصطفى،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008،مرجع سابق، ص 38.

23 هانتجتون صامؤيل ، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،مرجع سابق ، ص153.

24 هانتجتون صامؤيل ، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،مرجع سابق ، ص168-171.

25 بلعور مصطفى،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008،مرجع سابق،ص 38.

قائمة المصادر والمراجع

اولا : الكتب

1. الجابري محمد عابد ،الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة كتاب في جريدة ، العدد 95،تموز / يوليو2006
2. حسنين توفيق إبراهيم ،التطور الديمقراطي في الوطن العربي :قضايا وإشكاليات، السياسة الدولية،العدد 142،أكتوبر 2000
3. عبد الصادق علي،مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية ،ط01، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،القاهرة،2004
4. علي عباس مراد ،المجتمع المدني والديمقراطية ،ط01،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت:،2009
5. الفالح متروك ،المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ،ط01،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2002
6. مهنا محمد نصر ،في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية،2005
7. هانتنجتون صامؤيل ،ترجمة عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،دار سعاد الصباح،مصر
8. والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003

ثانيا : الأطروحات

9. بلعور مصطفى،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008 ، (رسالة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009-2010

ثالثا: المقالات

10. سلامة حسن ،أثر العولمة على تطور النظام السياسي ،مجلة الديمقراطية ،العدد 02،ربيع 2001

رابعا : الرابط الالكتروني

هنتنجتون صامؤيل (بتصرف) ،ترجمة طلعت الشايب، صدام الحضارات :إعادة صنع النظام العالمي،ط2 ،1999 310،متوفر على الرابط: PDFBooks.net/vb